دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية : نموذج السودان
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	عمار، رضوى
المجلد/العدد:	مج 10, ع 40
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	111 - 120
رقم MD:	340540
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الليبرالية، الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الخارجية، الأحزاب السياسية، الحزب الديمقراطي، السودان، الديمقراطية، التدخل الأجنبي، السياسة الاقتصادية، الاستراتيجية العسكرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/340540

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٢

الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية:
نموذج السودان

رضوى عمار

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد

والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

تعد دراسة التيارات الفكرية مجالا مهما في فهم معطيات وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية[١]. ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أربعة تيارات فكرية، هي الانعزالية، والقومية، والواقعية، والليبرالية. فالانعزالية، مرتبطة بتوماس جيفرسون Thomas Jefferson وأفكاره حول الجمهورية الأمريكية المستقلة والتجارة الدولية. أما تيار القومية، فهو يرتبط بأفكار أندرو جاكسون Andrew Jackson عن الأمة الأمريكية والدفاع عن الولايات المتحدة ضد أي هجوم (سواء من الهنود السكان الأصليين أو الإرهابيين)، والانفراد في الشئون الخارجية.

على الجانب الآخر نجد أصحاب التيار الواقعي، والذي يرتبط بالكسندر هاميلتون Alexander Hamilton ورؤيته للولايات المتحدة كدولة عظيمة مثل القوى الكبرى الأخرى تسعى للحفاظ على سلامة النظام العالمي من خلال التحالفات وموازين القوى. وأخيرا الليبرالية الدولية، والتي ترتبط بودرو ويلسون Woodrow Wilson ورؤيته للمجتمع العالمي المنظم والآمن لنشر الديمقراطية، ونزع السلاح والمؤسسات الجماعية التي تحل المشكلات بالطرق السلمية، والأسواق الحرة[٢].

وفي هذا الإطار، تبحث الدراسة في تأثير الفكر الليبرالي على السياسة الأمريكية تجاه السودان في الفترة من (١٩٩٢-١٩٩٩) وهي الفترة التي تولى فيها الرئيس بيل كلينتون الرئاسة. وسيتم التركيز في هذا الصدد على توجهات الإدارة الأمريكية بشكل خاص على أساس أن المؤسسة التشريعية في تلك الفترة سيطرت عليها الغالبية العظمى من الحزب الجمهوري، والذي لا ينتمي للتيار الليبرالي، ومن ثم لم تعكس رؤيته للسودان هذا التوجه. ويحتل السودان أهمية خاصة لدى التيار الليبرالي الأمريكي، الذي ينظر إلى هذه الدولة من منطلق الأزمات الإنسانية التي تعاني منها، والدور العالمي للولايات المتحدة في حل هذه الأزمات.

تظهر أهمية دراسة التوجهات والسياسات التي تبعتها الولايات المتحدة من المنظور الليبرالي تجاه السودان، خاصة في ظل اقتراب موعد الاستفتاء الذي سيعقد في شهر كانون الثاني- يناير ٢٠١١، علاوة على إصدار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه السودان مؤخرا، والتي تعكس الصراع في الإدارة الأمريكية ذات التوجه الليبرالي، ما بين اتجاه يميل إلى تفضيل أساليب الضغط والتصعيد في التعامل مع السودان، بما في ذلك العمل العسكري المباشر إن لزم الأمر، وآخر يميل إلى التهدئة واستخدام لغة الحوار والحوافز في العلاقات الأمريكية السودانية.

أولا: التيار الليبرالي في السياسة الخارجية الأمريكية:

يعد هربرت كولي (١٨٦٩- ١٩٣٠) Herbert Croly الفيلسوف والمنظر السياسي أول من جمع بشكل فعال بين النظرية الليبرالية الكلاسيكية والفلسفة التقدمية ليشكل ما أصبح يعرف باسم الليبرالية الأمريكية. وقد عرض كرولي قضية الاقتصاد المخطط، وزيادة الإنفاق على التعليم، وإنشاء مجتمع قائم على التآخي بين البشر Brotherhood of mankind وهي تلك

الأفكار التي أصبحت فيما بعد جزءا من سياسات الحكومة الأمريكية. وقد أسس كرولي دورية باسم "الجمهورية الجديدة The New Republic لا يزال يتم تداولها حتى الآن. فضلا عن تأثير أفكار كرولي في عدد كبير من السياسيين[٣].

ويرتبط التيار الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي بالويلسونية، وذلك نسبة إلى الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون Woodrow Wilson وهي تنبع من رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية ودورها في المحيط الدولي. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى المقولات الرئيسية التي تبناها هذا التيار في السياسة الخارجية الأمريكية.

(١) **الديمقراطية:** يرى التيار الليبرالي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع البقاء دون أن يكون العالم ممهدا للديمقراطية. فلكي يتحقق الأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية لابد من استئصال الأيديولوجيات المعادية في الخارج. فالتيار الليبرالي الأمريكي يتبنى فكرة عالم الباب المفتوح، وهو ما أشار إليه كل من روستو WW. Rostow وماكس ميليكون Max Milliken في ذروة الحرب الباردة، وإلى الربط بين بقاء الليبرالية في الداخل، وتعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الثالث: "نحن باختصار لدينا مخاطرة كبيرة ومستمرة في العالم، الذي يتألف غالبا من مجتمعات مفتوحة، ووسائل اتصال حديثة تجعل من الصعب تصور المجتمع الأمريكي كجزيرة في بحر من النظم الشمولية".

ويلاحظ أنه منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون Woodrow Wilson وهناك رأي مفاده أن الدول غير الديمقراطية هي التي تؤدي سياساتها إلى الحرب وعدم الاستقرار، ومن ثم فإن المحك الأساسي لوجود عالم يسوده السلام والاستقرار هو الدول الديمقراطية، وهو ما تعول عليه "نظرية السلام الديمقراطي"، التي تقوم افتراضاتها بشكل أساسي على أن الدول الديمقراطية تعيش في علاقات سلمية دولية[٤]. من ناحية أخرى، السياسات الديمقراطية تنجذب نحو الوسط، ونحو مفهوم عقلاني للمصلحة مما يجعلها أكثر قابلية للتنبؤ، وأكثر احتمالا لحفظ الوعود التي تقطعها. وبصفة خاصة، تحمي الديمقراطية من أحد أشكال سوء التمثيل وإساءة الحكم، ألا وهو سيطرة نخبة عسكرية على الحكم، فمثل هذه النخب تفضل الحرب على السلام[٥].

على الجانب الآخر، يمكن الوثوق بالأنظمة الديمقراطية لأنها تترع إلى الرخاء والازدهار، وذلك حيث تعتمد الرأسمالية الناجحة على حكم القانون. وفي نفس الوقت لأن الناخبين يكافئون السياسيين الذين تحقق سياساتهم نموا اقتصاديا، ويعاقبون هؤلاء الذين يعتبرونهم مسئولين عن الكساد، وبالتالي يمكن التنبؤ بسلوك الدول الديمقراطية على نحو كبير.

ويرى التيار الليبرالي أن الأنظمة الديمقراطية يمكنها بمرور الوقت الوصول إلى درجات أعلى من التوافق الأخلاقي والسياسي. ويؤدي هذا التجانس إلى درجات أكبر من الاتفاق على القواعد الصحيحة للمجتمع الدولي، إذ يزيد احتمال الاتفاق بين الديمقراطيات أكثر مما بين غيرها من الدول[٦].

ومن ثم فإن الطريقة الأفضل- وفقا لمبادئ ويلسون- للتعامل مع الدول غير الديمقراطية هي استخدام القوة الأمريكية لتغيير النظام[٧].

(٢) **التدخل الإنساني:** تنطلق رؤية التيار الليبرالي الأمريكي إلى التدخل الإنساني من فكرة مفادها أن دعم الديمقراطية في الخارج ليس مجرد واجب أخلاقي على الولايات المتحدة، وإنما هي أيضا ضرورة عملية. لذلك يؤكد التيار الليبرالي حق تدخل الولايات المتحدة في السياسات الداخلية للدول الأخرى، لأن الدول غير الديمقراطية تمثل تهديدا لأمنها القومي. ويمكن الإشارة إلى ما أعلنه الرئيس كلينتون في أبريل ١٩٩٣ عن أنه للحفاظ على السلام فإنه لم يعد كافيا التركيز فقط على توازن القوى يبين الدول. وقال إن "السياسات الأمريكية يجب أن تركز أيضا على العلاقات داخل الدول، إلى جانب طبيعة نظام الحكم في الدولة،

وبنيتها الاقتصادية، والتسامح العرقي. فهذا مصدر قلق بالنسبة لنا لأنه يشكل طبيعة علاقات الدول مع جيرانها، وكذلك مع شعبهم، وإذا ما كانوا موضع ثقة في وعودهم[٨].

ويشير التيار الليبرالي في هذا الصدد إلى أن مصالح الولايات المتحدة واسعة، ويحتمل تهديدها في أي مكان، الأمر الذي يفضي إلى التفكير في "نظرية الدومينو" domino theory وصيانة عالم الباب المفتوح. ويتطلب ذلك من الولايات المتحدة الاستمرار في إثبات مصداقيتها، وتضخيم الخطر threat inflation لتبرير تدخلها في الخارج. فالإستراتيجيون الأمريكيون اعتقدوا أن الأفضل هو استباق الحدث وليس مجرد القيام برد الفعل. وذلك انطلاقا من فكرة أساسية يقوم عليها التيار الليبرالي وهي أن الأحداث التي تبدو بعيدة يمكن أن تثير سلسلة من ردود الفعل التي تخرج عن نطاق السيطرة وتؤثر على الأمن القومي الأمريكي[٩].

ويلاحظ هنا، أن فكرة التدخل الإنساني ذاتها تتناقض مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير بما يعنيه ذلك من احترام للسيادة القومية، وهو ما أكد عليه ويلسون ذاته إبان حديثه عن جهاز عالمي للأمن الجماعي، وقصد به "عصبة الأمم"، حيث تعمل الدول ذات السيادة فيها معا لحفظ السلم والأمن الدوليين، مع التأكيد على مبدأ تقرير المصير[١٠].

(٣) **المؤسسات الدولية:** رى التيار الليبرالي أن المؤسسات الدولية تلعب دورا رئيسيا في السياسة الدولية، فهي تضم كل الدول سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وتقوم على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وليس القوة. كما تعامل كل الدول على السواء. وتعتبر الدبلوماسية المفتوحة والتجارة أفضل وسيلة لتشجيع الدول على المدى الطويل لتصبح حرة وديمقراطية[١١]. وقد جاء في خطاب ويلسون أواخر، مايو ١٩١٦ بشأن الدعوة إلى إنشاء منظمة للدول تقوم على أساس تقرير المصير والمساواة بين الدول الصغيرة، ومنع العدوان. والذي أشار فيه إلى أن مشكلات العالم في المستقبل ستكون بالضرورة مشكلات أمريكا، وأضاف "نحن مشاركون، سواء أردنا أم لم نرد في حياة العالم"[١٢].

وعلى ذلك تنطلق رؤية الليبراليون للمؤسسات الدولية من أنها كيانات تجمع دول وشعوب العالم لتتفق فيما بينها على وسائل وآليات تعاونية سلمية تتجنب الحرب. فعلى سبيل المثال، كانت مهمة عصبة الأمم بشكل رئيسي تجنب الحرب، وذلك من خلال طرح آليات التحكيم، والحد من التسلح، والتهديد بفرض عقوبات جماعية. ومن ثم لم يستبعد الدول غير الديمقراطية من عضوية المنظمة رغم ما أشار إليه ويلسون في خطابه للحرب عن أن السلام لن يصمد إلا في وجود شراكة بين الدول الديمقراطية، لكن الحديث عن معايير العضوية في المنظمة أكد أن الديمقراطية هي نتيجة لأداء العصبة وليس مصدرا لفعالية أدائها، أي أن الغرض الأساسي للمؤسسات الدولية من المنظور الليبرالي هو توفير منتدى للأمن الجماعي[١٣].

كذلك، يؤكد الليبراليون على أهمية دور المؤسسات التي تحترم جميع الثقافات على قدم المساواة، وتعمل بروح التعاون في المفاوضات الخاصة بقضايا نزع السلاح ، وتوسيع مجالات التجارة الحرة في إطار العمل على تقليل المخاطر الناتجة عن استخدام القوة.[١٤]

(٤) **الاقتصاد:** يؤكد التيار الليبرالي على أهمية القوة الاقتصادية الأمريكية، ويرون أن المشكلات الاقتصادية الداخلية وانخفاض القوى التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية يؤثر على سياستها الخارجية، ويحد من دورها في المجتمع الدولي. ومن ثم فإنه إذا لم يتوافر للمواطن الأمريكي جودة في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، فإن الولايات المتحدة سوف تفتقد الموارد البشرية والمادية التي تحتاجها للعب دور قيادي على المسرح الدولي، ومن ثم يربطون بين السياسة الاقتصادية في الداخل والدور الأمريكي في المجتمع الدولي[١٥].

وفي هذا الصدد، نشير إلى خطاب الرئيس ويلسون سنة ١٩١٦ في مؤتمر لرجال الأعمال الأمريكيين بمدينة دتروي الأمريكية تحدث فيه عن أن المؤسسات التجارية الأمريكية يجب أن تتولى موقع القيادة لما سماه "بالغزو السلمي للعالم"، وهو ما يعني تمدد مجمل الشركات التجارية والمؤسسات المالية الأمريكية في سائر قارات العالم. وجدير بالملاحظة، أن هناك مقولة شائعة في الخطاب السياسي الأمريكي مفادها: إن ما هو جيد لجنرال موتورز هو جيد لأمريكا، وما هو جيد لأمريكا جيد لجنرال موتورز[١٦].

(٥) **الحرب:** يأتي هدف منع أو تجنب الحرب على قائمة أهداف التيار الليبرالي في السياسة الأمريكية، وهم يؤكدون على أن الحرب دائما قاسية ومدمرة، وفي ظل آليات الحرب الحديثة تمثل تهديدا محتملا لإبادة الجنس البشري. إلا أنه من الملاحظ أن الليبراليين لا ينكرون ضرورة استخدام القوة في بعض الأحيان، ولكنهم يرون أن القوة الأحادية لن تكتسب قبولا أو شرعية، وبالتالي ستبدأ دائرة العنف. ومن هنا يؤكدون على أهمية محاكمات جرائم الحرب ولجان المصالحة، كما كان الحال بالنسبة لألمانيا واليابان في عام ١٩٤٥ والتي ساهمت في نزع شرعية الحكام السابقين وقبول شرعية النظام الجديد، ذلك إلى جانب الانتخابات. ويرى التيار الليبرالي أن فرض القوة بشكل جماعي من جانب عدد من الدول، يحظى بقبول أوسع من قبل مواطني الدولة التي يمارس عليها هذه القوة[١٧].

من ناحية أخرى، يرى التيار الليبرالي أن الحرب كارثة لا يمكن تجنبها، لكن هو يعترف بأن جميع القيم الليبرالية التي تبدأ من الحرية الفردية التي يتم تعليقها أثناء الحرب، ولذلك يبحثون عن كل بديل ممكن لتجنبها. ومن ثم يؤكدون أهمية آليات الرقابة في السياسة الخارجية من خلال مقاومة السرية عند كل منعطف في اتخاذ قرار الحرب[١٨]. ويعزز رؤية التيار الليبرالي الحرب من أجل القيم الليبرالية، أنه عندما طلب وودرو ويلسون من الكونجرس إعلان الحرب في ١٢ أبريل عام ١٩١٧ أكد أن الولايات المتحدة ستحارب من أجل مثلها العليا، ومن أجل سلام العالم، وأنه يجب أن يكون العالم أمنا للديمقراطية، وأن الولايات المتحدة تناصر حقوق البشرية[١٩].

وأخيرا، فإن التيار الليبرالي يركز على أن استخدام القوة يكون للدفاع عن الولايات المتحدة، ويكتسب شرعيته في إطار عمل المؤسسات الدولية وليس بصورة انفرادية. فالقوة العسكرية من المنظور الليبرالي هي الخيار الأخير بعد فشل الدبلوماسية[٢٠].

(٦) **القوة الناعمة:** وهي ترتبط إلى حد كبير بمفهوم الشرعية، وهو أحد المفاهيم ذات العلاقة بحفظ قواعد ومعايير القانون الدولي، والذي يمثل انتهاكه جريمة من منظور الليبراليين، فالقوة الناعمة Soft Power والتي يعرفها جوزيف ناي على أنها القدرة على اجتذاب الآخرين بشرعية السياسات الأمريكية، والقيم التي تقوم عليها تسمح للولايات المتحدة بتوجيه مسالك الآخرين والتحكم في أفكارهم وتوجيهم دون حاجة لاستخدام القوة العسكرية. ويؤكد الليبراليون في ذلك على أنه عندما تكون قوة دولية معينة موضع قبول وتحظى بالجاذبية الكافية فإن الآخرين يطمحون إلى السير على منوالها وتقليدها.[٢١]

وفي هذا الصدد يشير الليبراليون إلى الدور الذي لعبته الوكالة الأمريكية للاستعلامات The Unitd States Information Agency (USIA) وغيرها من المؤسسات الإعلامية التي كان لها دور حيوي في تشكيل وعي واتجاهات النخب والجمهور الخاضعين لأنظمة الحكم الشيوعي. فكان راديو أوروبا الحرة مثلا يبث أخبار العالم وينشر القيم الليبرالية التي ألهمت أجيالا متلاحقة من شعوب الشق الشرق من القارة الأوروبية والفضاء السوفيتي الواسع.

وفي هذا السياق، يؤكد التيار الليبرالي على الدور الذي تلعبه الدبلوماسية العامة طبقا لمفهوم الولايات المتحدة الأمريكية لما يعرف بالأمن الوقائي Preventive Security حيث امتد مفهوم الأمن ليشمل عناصر غير عسكرية: مثل العناصر الاجتماعية والثقافية والاتصالية[٢٢].

ويؤكد جوزيف ناي على أن "الإرهابيين المعاصرين الذين يستخدمون التقنيات المتقدمة الحديثة هم البرابرة الجدد. ولن تتمكن الولايات المتحدة بمفردها من مطاردة كل من تشتبه في كونه أحد زعماء القاعدة. كما أنها لن تستطيع أن تشن حربا وقتما شاءت دون أن يؤدي هذا إلى استعداء الدول الأخرى عليها". وأضاف أنه "لن تنجح قوة أمريكا الناعمة أبدا في اجتذاب أسامة بن لادن والمتطرفين. فالقوة العاتية فقط هي الجديرة بالتعامل معهم، لكن القوة الناعمة ستلعب الدور الحاسم في اجتذاب المعتدلين وحرمان المتطرفين من الحصول على أنصار جدد"[٢٣].

وبالتالي يؤكد أنصار التيار الليبرالي على أن القوة الناعمة تؤثر على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق مصالحها في الخارج، وأنه عندما تفقد الولايات المتحدة شرعيتها في عيون الآخرين تزداد درجة الشكوك في تصرفاتها، ويقل ثقل تأثيرها في الشئون الدولية.

ثانيا: رؤية الإدارة الأمريكية للسودان من المنظور الليبرالي:

احتلت السودان مكانة محورية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، منذ وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في يونيو ١٩٨١، ومنذ ذلك الوقت شكلت السودان تحديا خطيرا ومتزايدا للأمن القومي الأمريكي.

وفيما يتعلق بالديمقراطية- إحدى المقولات الرئيسية التي يتبناها التيار الليبرالي- يلاحظ أن كلينتون أكد على أهمية توسيع نشر الديمقراطية إذ قال: "في عهد من المخاطر والفرص، أهدافنا المختارة يجب أن تمتد وتقوى مجتمع السوق العالمي المبني على الديمقراطية، الآن نبحث عن توسيع دائرة الأمم التي تعيش في ظل المؤسسات الحرة، حلمنا أن يكون ذلك اليوم الذي تعطي فيه حرية التعبير الكاملة في عالم مزدهر من الديمقراطيات التي تتعاون مع بعضها وتعيش بسلام"[٢٤] .

وحول موقع فكرة التدخل الإنساني في أجندة إدارة كلينتون، يلاحظ أنه رغم الخطاب الذي ألقاه حول أفريقيا، والذي أعلن فيه عن أن إدارته سوف تعد برامج تساعد الدول الأفريقية على حل المشكلات قبل تفجيرها، إلا أن قوات حفظ السلام في رواندا تم تأخيرها لعدة أسابيع بينما عشرات الآلاف ثم قتلهم بسبب طول المفاوضات التي حدثت بسبب التردد الأمريكي في دفع دينها إلى عمليات هيئة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبإعلان المرسوم الرئاسي(Presidential Decision Directive 25 (PDD في ٢٥ مايو ١٩٩٤ والموافقة عليه، مثل ذلك النهاية الرسمية لتأييد ومناصرة إدارة كلينتون الاتجاهات الدولية. فقد أبرزت الوثيقة المعايير التي ينبغي على الإدارة الأمريكية تطبيقها عندما تصنع قرارها حول مهمات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ومنها وجود مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المزمع التدخل فيها لاعتبارات إنسانية[٢٥]. وعلى ذلك فلم يكن متصورا أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في السودان لأي اعتبارات دون وجود مصلحة أمريكية. وفي هذا الإطار نعرض لأدوات السياسة الأمريكية تجاه السودان، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

(أ) **الأدوات الدبلوماسية:** يلاحظ أن التيار الليبرالي الأمريكي يركز على هذه الأدوات بصفة عامة. وقد مارست الإدارة الأمريكية إبان فترة الرئيس كلينتون العديد من الأدوات الدبلوماسية في سياستها تجاه السودان، إلا أن اللافت للنظر أنها كانت من طرف واحد، بمعنى أنها لم تكن نتائجها محصلة لحوار مشترك بين البلدين. فهي غالبا ما كانت قائمة على فعل ورد فعل، دون حوار مشترك يسعى إلى بلورة رؤية حول إدراك أو سلوك طرف نحو آخر.

وإبان فترة الولاية الثانية لإدارة الرئيس كلينتون، صرحت سوزان رايس مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية بأن "سياستنا تقوم على عزل حكومة السودان والضغط عليها لإحداث تغيير جذري في السلوك، في الوقت نفسه، فإننا نسعى إلى احتواء التهديد الذي تمثله السودان على مصالح الولايات المتحدة، وعلى الدول المجاورة، وشعب السودان"، وخلال الزيارة التي

قامت بها لمنطقة "ماريال باي" التي تسيطر عليها حركة التمرد في جنوب السودان، أواخر عهد كلينتون أشارت إلى أن الزيارة تهدف إلى تقويم الأوضاع الإنسانية في جنوب السودان، ولتثبت أن "العبودية معمول بها في السودان ويتعين التسليم بوجودها ومعالجتها، رامية إلى دفع الشركاء الأوروبيين عن عدم تطوير علاقاتهم بالسودان.[٢٦]

أيضا من الأدوات الدبلوماسية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية تجاه السودان، تعيين هاري جونستون عضو الكونجرس السابق، مبعوثا للسودان في أغسطس ١٩٩٩ وقد كلف المبعوث بثلاث مهام أساسية هي تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان انسياب الإغاثة للمتضررين من الحرب في جنوب البلاد، بالإضافة إلى دعم عملية السلام التي ترعاها الإيجاد.[٢٧] ومن ثم يتضح من مهام المبعوث الأمريكي أن الإدارة الأمريكية أيدت مبادرة "الإيجاد" كآلية لتسوية مشكلة الجنوب.

وهو ما أكدته مادلين أولبرايت في أعقاب جولتها الأفريقية، في الفترة من ١٧- ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ ولقائها مع جون جارنج. حيث تحدثت عن أن مبادرة الإيجاد هي أنسب الحلول لتحقيق السلام في السودان، وأنه ليس من المجدي التعامل فقط مع مشكلة الشمال، وأن الأولى بالنظر والحل هو مسائل الرق التي ترتكب ضد الشعب السوداني في الجنوب، كما أكدت عزم الإدارة الأمريكية دعم مبادرة الإيجاد بشتى السبل وتمويلها لزيادة فاعليتها، وتعهدت بالضغط لأجل تحقيق ذلك، ومن أجل تحقيق تغييرات جذرية في توجهات وسياسات النظام السوداني.[٢٨]

ورغم أن مهمة المبعوث الخاص جونستون- أشارت بشكل إيجابي إلى استعداد الولايات المتحدة لإجراء اتصال مباشر مع نظام الجبهة القومية الإسلامية، أيضا كان نشر فريق حوار مكافحة الإرهاب U. S. Counter Terrorism Dialogue Team في مايو ٢٠٠٠ بالخرطوم، والذي كانت مهمته التأكد ما إذا كانت السودان صادقة في إدعائها عن تخليها لدعم الجماعات الإرهابية، ورغبتها في التعاون مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، إشارة إيجابية في هذا الاتجاه.[٢٩] لكن يتتبع الجهود الدبلوماسية لإدارة كلينتون نجد أنها قد تأثرت بالاتجاه الذي يرمي إلى عزل السودان، لكنها لم تنجح في بناء وقيادة قوات التحالف المتعددة الأطراف اللازمة لهذا الهدف[٣٠].

(ب) **الأدوات الاقتصادية:** رضت إدارة الرئيس بيل كلينتون عقوبات شاملة على حكومة الجبهة القومية الإسلامية، في نوفمبر ١٩٩٧، وهو ما شمل قيود على الواردات والصادرات من السودان، والمعاملات المالية، والاستثمارات. وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس كلينتون أن "السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان، بما في ذلك تقديم الدعم المستمر للإرهاب الدولي، والجهود الجارية لزعزعة استقرار حكومات الدول المجاورة، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الرقيق، وإنكار الحريات الدينية، يشكل تهديدا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية.[٣١]

وجدير بالملاحظة أ الرئيس كلينتون كان قد استخدم أقوى سلطة اقتصادية متاحة لديه لوقف جميع المعالات التجارية بين الولايات المتحدة والسودان، وترك للرئيس تحديد ما إذا كان هناك تحسن يبرر استعادة العلاقات الثنائية بين البلدين واستئناف المساعدات، والتجارة، والدعم البنكي، والمعاملات. وفي ٣ نوفمبر عام ١٩٩٧ استخدم الرئيس كلينتون سلطته بموجب قانون الطوارئ القومي National Emergencies Act وقانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة The International Emergency Economic Powers Act ليعلن حالة طوارئ بسبب استمرار الحكومة السودانية في "دعم الإرهاب الدولي، والجهود الجارية لزعزعة استقرار حكومات الدول المجاورة، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الرق، وإنكار الحرية الدينية.[٣٢] علاوة على ذلك أصدر الأمر التنفيذي Executive Order رقم ١٣٠٦٧ الذي يفضي إلى عرقلة الممتلكات

والأصول التي تحتفظ بها الحكومة السودانية في الولايات المتحدة، وحظر معظم المعاملات مع السودان. ويحظر هذا الأمر على أي مواطن أمريكي المشاركة في أي من الأمور التالية:-

- الاستيراد إلى الولايات المتحدة أي سلع أو خدمات من أصل سوداني، وغيرها من المعلومات والمواد الإعلامية.
- تصدير أو إعادة التصدير إلى السودان أي من السلع، والتكنولوجيا، أو الخدمات من الولايات المتحدة، باستثناء الهبات من المقالات التي تهدف إلى التخفيف من المعاناة البشرية، مثل المأكل والملبس والدواء.
- تيسير الصادرات أو الواردات من السودان.
- عمل عقد يدعم الصناعة، والتجارة والمرافق العامة، أو المشروعات الحكومية في السودان.
- منح أو مد ائتمان أو قروض إلى حكومة السودان.
- إجراء معاملات ذات صلة بنقل البضائع من وإلى السودان، أو النقل الفعلي إلى ومن السودان، بما في ذلك المحطات الوسيطة في البلد.
- أيضا أي معاملات أخرى ترتكب بنية التهرب من – أو تجنب- محظورات أخرى.

وفي أبريل ١٩٩٩ في ظل احتدم النقاش في الكونجرس حول أثر العقوبات الاقتصادية، أعلنت إدارة الرئيس بيل كلنتون أنه سيرفع المواد الغذائية والأدوية من سياسات العقوبات التي سنفرضها في المستقبل، وأنها سوف تصدر لوائح جديدة لبعض البلدان، منها السودان، تمنع الولايات المتحدة من الحصول على صادراتها الزراعية والطبية.(٣٣)

ووعدت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إبان زيارتها لأفريقيا التي التقت خلالها بجون قرنق في نيروبي بممارسة الضغوط على كندا والدول الأوروبية لإثنائها عن الاستثمار في البترول بالسودان، وقام الرئيس كلينتون في نوفمبر ١٩٩٩ بالتوقيع على وثيقة تعرف باسم مخصصات العمليات الخارجية تتضمن تعديلا يخول للرئيس إصدار التوجيهات لدعم المتمردين بجنوب السودان بالغذاء مباشرة.(٣٤)

وفي هذا الصدد، يذكر أن الرئيس بيل كلينتون قبل أسابيع من انتهاء ولايته قام بتمديد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها بلاده على السودان منذ ١٩٩٧ موضحا أن السودان "صار مهددا للمصالح الأمريكية"، وأمر بحجز أرصدته لدى المصارف الأمريكية.(٣٥)

(جـ) **الأدوات العسكرية:** عمدت الإدارة الأمريكية طوال فترة حكم الرئيس كلينتون إلى تفويض النظام السوداني من خلال خلق إطار إقليمي معاد لحكومة السودان، وتقديم الدعم السياسي للتجمع الوطني السوداني المعارض، وكانت واشنطن تنتهج سياسة الاحتواء والمواجهة.

وفي هذا السياق، قدمت الإدارة الأمريكية العديد من المساعدات العسكرية للقوى المعارضة السودانية. فقد نقلت صحيفة "واشنطن بوست" في عام ١٩٩٦ عن مسئولين في الإدارة الأمريكية أن تجهيزات عسكرية أمريكية قيمتها ما يقرب من ٢٠ مليون دولار، تم نقلها إلى إثيوبيا وإريتريا وأوغندا، وقد أكدت هذا الخبر مصادر دبلوماسية أفريقية في أديس أبابا، حيث صرحت أن الولايات المتحدة تزود الدول الثلاث بمعدات وأجهزة عسكرية لإعادة تأهيل جيوشها، وأن جزءا من هذه المعدات يخصص لحركات معارضة للنظام السودان تستخدم أراض في الدول الثلاث المتاخمة للسودان لتنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود ضد القوات الحكومية السودانية.(٣٦)

لم تستخدم الإدارة الأمريكية الأداة العسكرية بشكل مباشر إلا في ٢٠ أغسطس عام ١٩٩٨ عندما أمر الرئيس كلينتون بشن ضربات صاروخية على السودان. وقد دمرت هذه الضربات مصنع الأدوية الموجود في العاصمة السودانية، كان يعتقد أنه تحت سيطرة أسامة بن لادن الذي اتهمته إدارة كلينتون بأنه العقل المدبر terrorist mastermind وراء التفجيرات الأخيرة في السفارات الأمريكية بنيروبي: كينيا، ودار السلام: تنزانيا، ولم يقدم كلينتون أي مبرر دستوري لتصرفه من جانب واحد دون التشاور مع الكونجرس إلا حق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.[٣٧] وجدير بالملاحظة، أن الإدارة الأمريكية حتى باستخدامها الأداة العسكرية لم تكن إلا ضربات خاطفة وليس الدخول في حرب كاملة مع النظام السوداني- الأمر الذي يمكن رده إلى التوجه الليبرالي للإدارة الأمريكية الذي يستخدم القوة العسكرية في أضيق الحدود الممكنة.[٣٨]

المراجع:

1) See: O'Connor, Brendon. "American Foreign Policy Traditions: A literature Review", Working Paper, The United States Studies Center. The University of Sydney, October 2009.
2) Nau, Henry R., "Conservative Internationalism: From Thomas Jefferson to Ronald Reagan", Paper Prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, Illinois, August 30-32 September, 2007, P:2
3) American liberalism -History of American Liberalism, http://www.experiencefestival.com
4) Layne, Christopher, "Liberalism and American Overexpansion", Paper Presented at 2005 Annual Meeting of the International Studies Association, Honolulu, Hawaii, 1-6 March 2005, PP:8,9,10.

٥) والتر ميد، "السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم"، د. نشوى ماهر (مترجم)، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٥، ص ص: ١٨٨،ص ١٨٩.

٦) (المرجع السابق، ص: ١٨٩).

7) Layne, Christopher, "Liberalism and American Overexpansion", Op.cit, P:11.
8) Ibid. P:I6
9) Ibid. PP:6, 7

- (لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك):
- عبير بسيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص: ١١٧ أيضا انظر:

Ikenberry, G. John, "Liberal Internationatism3-0:(-) America and the Dilemmas of Liberal World Order", Perspectives on Politics, Cambridge University Press. vol.7, no.1, March 2009, P:73.

11) *Nau,* Henry R., "Conservative Internationalism: From Thomas Jefferson to Ronald Reagan", Op.cit, P:5
12) Schonberg, Karl K., "Wilsonian Unilateralism: Rhetoric and Power in American For-eign Policy Since 9/11", Paper Presented at the Annual Convention of the International Studies Association, San Diego, CA, March 22-25, 2006, P:5.

13) Ikenberry, *G.* John, "Liberal Internationalism3-0: America and the Dilemmas of Liberal World Order", Op.cit, P:74.

14) Nau, Henry R., "Conservative Internationalism: From Thomas Jefferson to Ronald Reagan", Op.cit, P:30

15) Quinn, Adam, "The National Interest' as Conceptual Battleground", Paper Presented at the annual meeting of the 1SA'S 49TH Annual convention, Bridging Multiple Divides, Hilton San Fransco, San Francisco, CA, USA, March 26, 2008, P:9.

١٦) رفيق عبد السلام، "الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، ٢٠٠٨، صـ: ٢٤.

17) McGowan, John, "American Liberalism: An Interpretation for our Time", (United States of America, The University of North Carlolina Press, 2007), PP: 125,126.

18) Ibid. P: 145

19) Schonberg, Karl K., "Wilsonian Unilateralism: Rhetoric and Power in American Foreign Policy Since 9/11", Op.cit, P:3.

20) Nau, Henry R., "Conservative Internationalism: From Thomas Jefferson to Ronald Reagan", Op.cit, P:5

٢١) لمزيد من التفاصيل انظر:

Nye, Joseph *S.*, "Soft Power: The Mean to success in World Politics", (New York, Public Affairs, 2004).

٢٢) د. معتز بالله عبد الفتاح وآخرون، "خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل والفاعلية"، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي- الخميس ١٨ مايو ٢٠٠٦، برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، صـ: ٩.

٢٣) جوزيف س. ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، http://www.project-syndicate.org/commentary/nye8/Arabic?27/12/2009.

٢٤) خالد حامد طاهر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هيئة الأمم المتحدة (١٩٩٠- ٢٠٠٤)- رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص: ٢٦٦.

٢٥) المرجع السابق، ص ص: ٢٦٧- ٢٦٨.

٢٦) محمد أبو الفضل، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٥ يوليو ٢٠٠١ ص: ١٤٣

٢٧) التقرير الإستراتيجي السوداني ١٩٩٩ مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم- السودان، مايو ٢٠٠٠ ص: ٤٦٥.

٢٨) د. محمد سالمان طايع، "الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل"، د. عبد المنعم المشاط (تقديم)، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٧، ص: ٣٩٤.

29) Brown, Raymond L., "American Foreign Policy Toward the Sudan: From Isolation to Engagement", Op.cit, P: 20.

30) Ibid. P:19.

31) (Dagne, Ted, "Sudan: Humanitarian Crisis, Peace Talks, Terrorism, and U.S, Policy", CRS Report For Congress, Washington DC, the Library of Congress, January 23, 2003. P:14.

32) Rennack, Dianne E., "Sudan: Economic Sanctions", CRS Report For Congress, Washington DC, the Library of Congress,, October 11, 2005, P:11.

Rennack, Dianne E., "Sudan: Economic Sanctions", Op.cit, P:12.

33) Ibid. P:10.

٣٤) التقرير الإستراتيجي السوداني ١٩٩٩ مرجع سابق، ص: ٤٦٥.

٣٥) محمد أبو الفضل، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، مرجع سابق، ص: ١٤٣.

٣٦) راجع: أيمن السيد عبد الوهاب، "مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي"، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٤ ص: ١٥٨ أيضا انظر: د. محمد سالمان طايع، "الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل"، مرجع سابق، ص: ٣٩١

37) Alder, David Gray, "The Law: The Clinton Theory of the war power", Presidential Studies Quarterly, vol.30, no.1, March 2000, P: 161.

38) See: Statement of Madeleine K. Albright, National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, March 23, 2004, available at >http://govinfo.library.untedu/911/hearings/hearing8/a1bright_staternent.pdf, {Last accessed 30 December 2009}.